

## CONVERSION

[تص 2] ابن سينا، الشفاء، المنطق، القياس، د. سعيد زايد، ص. 385-386 (ط. القاهرة، 1964)

### [conversion of connective propositions]

لنشتغل من العكس بعكس المتصل، ونقول: إن عكس المتصل على وجهين: أحدهما عكس استقامة، والآخر عكس نقيض. وعكس الاستقامة، هو أن يجعل المقدم تالياً، والتالي مقدماً، مع حفظ الكيفية، على أن يكون مع ذلك حافظاً للصدق. وأما عكس النقيض، فأن تجعل بدل التالي، نقيض التالي، وبدل المقدم، نقيض المقدم.

ولنبداً بعكس الاستقامة، فنقول: إنا إذا قلنا: ليس البتة إذا كان كل أ ب، يكون كل ج د. فظاهر الحال يوجب أنه: ليس البتة إذا كان كل ج د، فكل أ ب. وإلا فليكن مرة كل ج د، ومعه كل أ ب. فيكون في بعض المرات قد كان كل أ ب، ومعه كل ج د. فقد قلنا: ليس البتة ذلك.

### [relevance problem]

لكن هذا يشكل في مواضع، منها أنا نقول: ليس البتة إذا كان الإنسان موجوداً، فالخلاء موجود، فهل نقول: ليس البتة إذا كان الخلاء موجوداً، فالإنسان موجود؟ فإن هذا ليس يجوز أن يكون حقاً. على أن التالي مسلوب موافقته، مع فرض المقدم. وإن أردت سلب اللزوم، لم يكن عكس ذلك السالب.

لكننا نقول: إن هذه القضية في المواد التي توالياً محالة لا تنعكس سالبة الموافقة، بل سالبة اللزوم. وهناك لا يلزم البرهان المذكور على العكس، إذ لا يمكن فرض إيجابه وتعيينه في الوجود. وسالبة اللزوم أعم من سالبة الموافقة، وموجبة الموافقة أعم من موجبة اللزوم.

[تص 3] ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، المنطق، تحقيق الزارعي، ص. 114-117 (قم: 2008)

### [conversion of absolute propositions]

"العكس" هو أن يُجعل المحمول من القضية موضوعاً والموضوع محمولاً، مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق بحاله.

#### [عكس السالبة الكلية]

وقد جرت العادة بأن يُبدأ بعكس السالبة المطلقة الكلية، ويُبين أنها منعكسة مثل نفسها.

والحقّ أنّه ليس لها عكس إلا بشيء من الحيل التي قيلت؛ فإنه يمكن أن يسلب "الضحك" سلباً بالفعل عن كلّ واحد من الناس، ولا يجب أن يسلب "الإنسان" عن شيء من الضحّاكين؛ فربّما كان شيء من الأشياء يسلب بالإطلاق عن شيء لا يكون موجوداً إلا فيه، ولا يمكن سلب ذلك الشيء عنه. [...]

[116.2] وأما الكلية الموجبة فإنها لا يجب أن تنعكس كلية، فربّما كان المحمول أعمّ من الموضوع. ولا يجب أيضاً أن تنعكس مطلقة صرفة بلا ضرورة، فإنه ربّما كان المحمول غير ضروري للموضوع والموضوع ضروري للمحمول؛ مثل التنفّس لذي الريبة من الحيوان، فإنه وجودي وليس بدائم اللزوم، ولكن ضروري له الحيوان ذو الريبة، فإنّ كلّ متنفّس فإنه بالضرورة حيوان ذو رية. بل إنّما تنعكس المطلقة عامة تحتل الضرورة. لكنّ الكلية الموجبة يصحّ عكسها جزئياً موجباً لا محالة، فإنه إذا كان "كلّ ج ب" كان لنا أن نجد شيئاً معيّناً هو "ج" و "ب"، فيكون ذلك الجيم "ب" وذلك الباء "ج".

وكذلك الجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها. فإن كان الكلّي والجزئيّ الموجبان من المطلقات التي لها من جنسها نقيض، بُرهن على أنّها تنعكس جزئية من طريق أنّه: إن لم يكن حقاً أنّ "بعض ب ج" فلا شيء من "ب" "ج"، فلا شيء من "ج" "ب". وأما الجزئية السالبة فلا عكس لها، فإنه ممكن أن لا يكون "كلّ ج ب"، ثم يكون "كلّ ب ج"، ليس "ليس كلّ ب ج". مثل أنّ الحقّ هو أنّه "ليس بعض الناس بضحك بالفعل"، و"ليس بممكن أن لا يكون شيء مما هو ضحك بالفعل إنساناً".

[تص 4] ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، المنطق، تحقيق الزارعي، ص. 117-118

### [conversion of necessary propositions]

وأما السالبة الكلية الضرورية، فإنها تنعكس مثل نفسها. فإنه إذا كان "بالضرورة ب مسلوية عن كل ج"، ثم أمكن أن يوجد "بعض ب ج" وفرض ذلك؛ انعكس ذلك، فكان "بعض ج ب" على مقتضى الإطلاق الذي يعتم ضروري وغيره. وهذا لا يصدق ألبتة مع السلب الضروري الكلي، بل صدقه معه محال؛ فما أدى إليه محال. [...]

[118.2] والكلية الموجبة الضرورية تنعكس على نفسها جزئية موجبة، لما بين من حكم المطلق العام. لكن لا يجب أن تنعكس ضرورية، فإنه يمكن أن يكون عكس الضروري ممكناً، فإنه يمكن أن يكون "ج" - كالضحك - ضرورياً له "ب" - كالإنسان -، و"ب" - كالإنسان - غير ضروري له "ج" - كالضحك -. ومن قال غير هذا وأنشأ يحتال فيه، فلا تصدقه. فعكسها إذن الإمكان الأعم.

[عكس الجزئية]

والموجبة الجزئية الضرورية، تنعكس أيضاً جزئية على ذلك القياس. والسالبة الجزئية الضرورية لا تنعكس، لما علمت. ومثاله: "بالضرورة ليس كل حيوان إنساناً"، ثم "كل إنسان حيوان"، ليس "ليس كل إنسان حيواناً".

[تص 5] ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، المنطق، تحقيق الزارعي، ص. 118-120

[conversion of possible propositions]

وأما القضايا الممكنة فليس يجب لها عكس في السلب، فإنه ليس إذا لم يمتنع - بل أمكن - "أن يكون لا شيء من الناس يكتب" يجب أن يمكن - ولا يمتنع - "أن لا يكون أحد ممن يكتب إنساناً، أو بعض من يكتب إنساناً". وكذلك هذا المثال يبين الحال في الممكن الأخص والخاص؛ فإن الشيء قد يجوز أن يُنفى عن شيء، وذلك الشيء لا يجوز أن يُنفى عنه؛ لأنه موضوعه الخاص الذي لا يعرض إلا له.

وأما في الإيجاب فيجب لها عكس، ولكن ليس يجب أن يكون في الممكن الخاص مثل نفسه. ولا تستمع إلى من يقول: "إن الشيء إذا كان ممكناً غير ضروري لموضوعه، فإن موضوعه يكون كذلك له"، وتأمل "المتحرك بالإرادة" كيف هو من الممكنات للحيوان، وكيف الحيوان ضروري له؟!

ولا تلتفت إلى تكلفات قوم فيه. بل كل أصناف الإمكان ينعكس في الإيجاب بالإمكان الأعم؛ فإنه إذا كان "كل ج ب بالإمكان" أو "بعض ج ب بالإمكان" ف"بعض ب ج بالإمكان الأعم"، وإلا فليس يمكن أن يكون شيء من "ب ج"، ف"بالضرورة - على ما علمت - لا شيء من ب ج"، ف"بالضرورة لا شيء من ج ب". هذا خلف.

وربما قال قائل: ما بالكم لا تعكسون السالبة الممكنة الخاصة، وقوتها قوة الموجبة؟ فنقول: إن السبب في ذلك أنها - أعني: الموجبة - إنما تنعكس إلى موجب من باب الممكن الأعم، فلا تحفظ الكيفية. ولو كان يلزم عكسها من الممكن الخاص، لأمكن أن تُقلب من الإيجاب إلى السلب، فتعود الكيفية في العكس؛ لكن ذلك غير واجب.

وقوم يدعون للسلب الجزئي الممكن عكساً، بسبب انعكاس الموجب الجزئي الذي في قوته؛ وحسبانهم أن ذلك يكون خاصاً أيضاً، ويعود إلى السلب. فظنهم باطل قد تتحققه مما سمعته. ومن هذا المثال قولنا: "يمكن أن يكون بعض الناس ليس بضحك"، ولا نقول: "يمكن أن يكون بعض ما هو ضحك ليس بإنسان".

[تص 6] عمر بن سهلان الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، تقديم د. رفيق العجم، ص. 129-130 (ط. بيروت، 1993)

[conversion of universal negative absolute propositions]

وهو أن يصير المحمول موضوعاً والموضوع محمولاً مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت، فلنبدأ بالمطلقات ومنها بالسالبة الكلية.

وقد ظن أنها تنعكس مثل نفسها في الإطلاق واحتج لذلك بأن قيل إذا صدق قولنا لا شيء من ب ب ج صدق لا شيء من ج ب، وإلا فليصدق نقيضه وهو بعض ج ب إما مطلقاً على رأيهم أو دائماً على التحقيق، فليعين ذلك البعض فهو بعينه ج وب فيكون باء ما ج، وقد قلنا لا شيء من ب ج هذا خلف. وقد عرفت فيما تقدم أن لا تكاد بين السلب الكلي المطلق والإيجاب المطلق وإن كان كلياً فكيف إذا كان جزئياً فإنه يصدق بالإطلاق لا شيء من الإنسان بضاحك مع أن كل إنسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلاً عن صدقه مع بعض الإنسان ضاحك فليس ما ادعوه خلفاً بخلف. والقضية التي لزم بعد التعيين وهي قولنا باء ما ج ليست دائمة فتناقض السالبة الأولى الموضوع صدقها فإنك قد عرفت أنها إذا قلنا بعض ج ب أو كل ج ب فنعني به أن كل ما يقال له ج دائماً أو غير دائم. فإذا لم يشترط الدوام في جانب الموضوع فيكون معنى قولنا بعض ج ب دائماً أن بعض ما يقال له ج دائماً أو غير دائم فهو ب دائماً. فإذا عينا ذلك البعض كان ذلك البعض بعينه دائماً ب وموصوفاً بكونه ج مطلقاً لا يدري أنه دائم أو غير دائم فيكون باء ما ج مطلقاً لا

بشرط الدوام ولا تناقض السالبة الأولى وهي قولنا لا شيء من ب ج، فهذا نقض ما تَوَهَّموه حجةً مع أن الدعوى في نفسها ليست صحيحة، إذ يصدق سلب الضحك أو خاصة من الخواص الغير اللازمة عن الإنسان بهذا الإطلاق ولا يصدق سلب الإنسان عن الضحك ولا سلب شيء من الموضوعات عن خواصها التي لا تعرض إلا لها، وإذا عرفت هذا في المطلق الذي يجوز اشتماله على الضروري عرفته في الوجودي الذي يخرج عنه الضروري.

[نص 7] عمر بن سهلان الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، ص. 131-130

#### [conversion involving predicates that apply to a subject only under a description]

وقد احتيل لصدق هذا العكس حيلتان إما تبقية السالبة في إطلاقها على مفهومها العرفي وهو سلب المحمول عن الموضوع ما دام موصوفاً بوصفه الذي وضع معه أو تخصيص السلب منها بوقت معين فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة إذا كانت مأخوذة على أحد هذين الوجهين. فإننا إذا قلنا لا شيء من ب ج ما دام موصوفاً بب كان دائماً موصوفاً به ما دام موجوداً أو غير دائم صح عكسه وهي لا شيء من ج ب. والحجة التي ذكروها تستمر ههنا فإن الجزئية الموجبة المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة إذا كانتا مأخوذتين عند إطلاقهما على مفهومهما العرفي، ثم هذه السالبة الأولى إن لم يكن دوام وصف موضوعها ما دام موجوداً فكذلك عكسها لا يكون ضرورياً في الكل، بل ما دام الموضوع موصوفاً بذلك الوصف العارض له، إذ لو كان ضرورياً لكان عكسه ضرورياً كما تعرف من بعد أن عكس السالبة الضرورية ضروري، وقد فرضنا السالبة الأولى غير ضرورية، وإن كان الوصف دائماً ما دام موجوداً ففي عكسها أيضاً تكون كذلك، ومثال الأول لا شيء من الأبيض بأسود، أي لا دائماً بل ما دام موصوفاً بالأبيض، ويجوز أن يزول عنه كونه أبيض فعكسه كذلك أيضاً وهو لا شيء من الأسود بأبيض. ومثال الثاني لا شيء من الحجارة بحيوان ما دام حجارة ويدوم هذا الوصف بدوام وجوده، فعكسه أيضاً وهو لا شيء من الحيوان بحجارة يدوم السلب فيه بدوام وجوده.

[نص 8] عمر بن سهلان الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، ص. 132-135

#### [the older logicians and the most eminent of recent logicians on the conversion of absolute propositions]

والقدماء لما لم يحققوا نقيض المطلق واعتقدوه من جنس المطلق لم تستمر لهم هذه الحجة لأن نقيض بعض ج ب على اعتقادهم لا شيء من ج ب مطلقاً وهذا لا ينعكس كما قدمناه ولو انعكس أيضاً مطلقاً لم يكن بينه وبين الكلية الموجبة تكادب كما عرفت. وأما أفضل المتأخرين فقد ردّ على القدماء بما ذكرناه وخصص استمرار هذه الحجة بما شرط ضرورته دوام الموضوع موصوفاً بما وصف به، وردّه عليهم منحه. وأما تخصيصه الحجة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها في عمومها كما ذكرناه فليس بوجيه وقد تمخّلنا له عنراً سنذكره في عكس السالبة الكلية الضرورية. [...]

[134.4] وأما أفضل المتأخرين فلعلّه إنما خصّص احتجاجه في عكس الموجب الكلي والجزئي المطلقين والوجوديين بما شرط ضرورته دوام اتصاف الموضوع بما وصف به كي لا يضطر في بيانه إلى استعمال عكس السالب الكلي الدائم الذي لا فرق بينه وبين الضروري في الكليات، المفترق بيان عكسه إلى استعمال عكس الجزئي الموجب المبين بعكس هذا السالب أعني الدائم فلا يقع في الدور. ولكن الجزئي إذا كان مبيّناً بطريق الافتراض المستغني عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دوراً لهذا.

[نص 9] شهاب الدين السهروردي، منطق التلويحات، تحقيق د. علي أكبر فياض، ص. 40-43 (ط. تهران، 1955)

#### [conversion of negative necessity propositions]

اعلم أن العكس هو جعل موضوع القضية محمولاً والمحمول موضوعاً مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب. ونبدأ بالسالبة الضرورية وإن كان فيه مخالفة العرف لغرض لنا فنقول إذا قلنا بالضرورة لا شيء من ج ب فيصح عكسه بالضرورة لا شيء من ج ب وإلا صح بعض ج ب بالإمكان العام، فنضع وجوده ونفرض البعض من ب الموصوف ب ج شيئاً معيناً هو د. ف"د" كما أنه بعض ب الموصوف ب ج فهو بعض ج الموصوف بب وقد كنا قلنا بالضرورة لا شيء من ج ب فصدقته معه محال وكان ذلك صادقا فيكذب هذا لأنه محال وما أدنى إليه يكون محالاً وهو بعض ج ب فيصح بالضرورة لا شيء من ج ب ج.

#### [conversion of affirmative universal necessity propositions]

والموجبة الكلية الضرورية لا تنعكس كلية لجواز أن يكون المحمول كالحیوان أعم من الموضوع كالإنسان ولا ينعكس كلياً ولا بد له من عكس فإنه إذا كان بالضرورة كل ج ب فنجد شيئاً معيناً هو موصوف بالجيومية والبائية وليكن د فهو من الجيم الموصوف بب

فيكون من الباء الموصوف بالجيمية وإذ لم يحصل العكس كلياً فيصح جزئياً وهو بعض ب ج ولا ينعكس ضرورياً لجواز أن يكون المحمول كالإنسان ضرورياً للموضوع كالكاكتب والموضوع غير ضروري للمحمول بل ممكن. ولا ينعكس غير ضروري في جميع المواضع لجواز أن يكون الموضوع والمحمول كل منهما ضرورياً للآخر كالإنسان والناطق، فالواجب ما يعمها وهو الإمكان العام وهو أولي من الإطلاق العام في بعض المواضع لأنه لا يعم ما لم يقع فلم يتناول جميع الممكنات الخاصة بخلاف الإمكان العام. ونبين هذا العكس بطريق آخر فنقول إن لم يصح "ممكن أن يكون بعض ب ج العام" فيصح "بالضرورة لا شيء من ج ب" فيالضرورة لا شيء من ج ب، كما بينا عكسه، وقد كنا قلنا بالضرورة كل ج ب.

#### [conversion of particular necessity propositions]

والجزئية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة ممكنة عامة بالبيان المذكور من الافتراض والخلف. والسالبة الجزئية الضرورية لا عكس لها لأن الموضوع العام كالحيوان قد يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالإنسان عن بعضه وبالعكس لا يتصور. [...]

#### [conversion of negative possibility propositions]

السالبة الممكنة الخاصة والعامة لا عكس لهما فقد يسلب محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضروري له كالإنسان فلا يتأتى العكس حتى يقال ممكن أن لا يكون شيء من الكاكتب إنساناً، وكذلك الجزئي فإن الإنسان موضوع للكتابة لا عروض لها إلا عليه فيكون دونها ولا تكون دونه فيسلب عنه ولا يسلب عنها.

والموجبة الكلية الممكنة العامة والخاصة والجزئية تنعكسان جزئيتين كما بينا بالافتراض. وعكس الممكنة الخاصة لا ينأتي ممكنة خاصة لجواز أن يكون المحمول الممكن للموضوع ضروري له الموضوع كالضاحك بالفعل للإنسان، فإذا قيل بالإمكان كل إنسان ضاحك لا ينعكس ممكناً بل هيهنا ضروري، والضرورة غير مطردة أيضاً لجواز أن يكون موضوع ومحمول كل منهما ممكن للآخر كالكاكتب والضاحك بالفعل فيصح ممكناً، والذي يعم الواجب والممكن الخاص الإمكان العام، فنقول إذا كان كل ج ب بأي إمكان كان أو بعضه فبعض ب ج بالإمكان، وإلا فبالضرورة لا شيء من ج ب فيالضرورة لا شيء من ج ب وكان كله أو بعضه ب، هذا محال. [...]

#### [negative general absolute and existential propositions have no converse]

[42.18] والمطلقة العامة السالبة والوجودية لا عكس لهما لا كما ظنّ الظاهريون الذين احتجوا بطريق الخلف ولم يعلموا أن الخلف يبتني على النقيض ولا نقيض لهما، وإن أخذ النقيض دائمة جزئية فتنعكس موجبة مطلقة جزئية، فإن العكس لم يحفظ جهات الضرورة والدوام فلا يناقض السالبة المطلقة. وانظر أنا إذا قلنا بالإطلاق لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل كيف لا يتأتى أن نقول ولا شيء مما هو ضاحك بالفعل إنساناً.

#### [conversion of affirmative absolute and existential propositions]

والمطلقة الكلية والجزئية الموجبتان تنعكسان جزئيتين لما بينا بالافتراض، وكذا الوجودية، وكلاهما ينعكسان بالإطلاق العام، فإن المحمول الوجودي كالمتمنفس للموضوع كالحيوان ذي الرية لا يتأتى العكس فيه وجودياً بل ضرورياً. وفي موضع يكون الموضوع والمحمول كل منهما وجودياً للآخر كالمتمنفس والنائم الذين هما محمولاً للإنسان مثلاً بالوجود ينعكس كل منهما على الآخر بالوجود، فمما يعم المادتين الإطلاق العام. ويتأتى البيان الخلفي هيهنا فنقول إذا كان بالإطلاق كل أو بعض من ج ب فيالإطلاق بعض ب ج، وإلا دائماً لا شيء من ج ب فدائماً لا شيء من ج ب، وقد كان بالإطلاق كله أو بعضه ب، هذا محال.

[تص 10] أبو البركات البغدادي، كتاب المعبر في الحكمة، ص. 120-121

#### because it includes reference to duration], [Aristotle was right to convert the negative absolute

فيفرق في ذلك بين الموجبة والسالبة، فقال بحسب نظره غير المستقصى أن السالبة الكلية المطلقة لا تنعكس كما قال أرسطوطاليس مثل نفسها كلية وتمثل على ذلك وقال أن الضحك يسلب عن كل إنسان وقتاً ما بالفعل فذلك سلب مطلق ولا ينعكس أي لا يصدق عكسه أنه لا شيء من الضاحك إنسان بل كل ضاحك إنسان ولم يعتبر بكلامه في قوله وقتاً ما وبالفعل، والمطلق مطلق من هذا وغيره لا يذكر فيه وقت ما ولا شرط بل يذكر المحمول والموضوع والسور في الإيجاب وحرف السلب في السلب من غير زيادة، وإذا قيل كذلك لم يصدق فيما تمثل به إذ لا يقبل منه سامع من المتصورين أنه لا شيء من الإنسان ضاحك بالقول المطلق لأجل أنه في بعض أوقاته لا يضحك كما يقبل منه أن كل إنسان ضاحك لأنه في بعض أوقاته يضحك، فصوره الكلام في الإيجاب لا تعطي دواماً وفي السلب تعطي الدوام حتى يكون النفي نفيًا بحسبه، فتأمل الكلام وموقعه من الفهم والتصور واستغن عن جميع ما طولوا به وتحقق صواب قول أرسطوطاليس في قوله الأظهر مع غنائه عن التدقيق المستعمل.

[تص 11] فخر الدين الرازي، منطق الملخص، ص. 197-199

### [conversion of modalized universal negative propositions]

واعلم أنّ الذي استقرّ عليه رأيي في العكس ما أقوله الآن: أما السوالب الكلية، فنقول السالبة الوقتية والمنتشرة، كل واحدة منهما داخلية تحت الوجودية اللادائمة، وهي داخلية تحت الوجودية اللاضرورية، وهي داخلية تحت الممكنة الخاصة، وهي داخلية تحت المطلقة العامة من وجه، وهي داخلية تحت الممكنة العامة. ومتى ثبت في الأخصّ أنّه لا يقبل العكس ثبت لا محالة ذلك أيضاً في الأعم؛ لكنّ الوقتية والمنتشرة لا تنعكسان فإنّه يصحّ أن يقال "لا شيء من الناس بمتنفس" ولا يصحّ أن يقال "لا شيء من المتنفس بإنسان"، بل "بعض المتنفس إنسان بالضرورة". فإذا هذه السوالب السبع لا تنعكس شيء منها.

وأما السوالب الستّ الباقية: فالضرورية تنعكس سالبة ضرورية لما تقرّر في أوائل العقول أنّ أحد الشئيين إذا استحال حصوله مع الآخر استحال حصول الآخر معه.

وأما المشروطة العامة، فتنعكس كنفستها، لأنّه لا معنى لها إلا التي حكم فيها باستحالة اجتماع الوصفين ويكون البيان فيه بعينه ما في الضرورية المطلقة.

وأما المشروطة الخاصة، فهي تنعكس مشروطة عامة لما مرّ تقريره في انعكاس العرفية الخاصة عرفيةً عامة.

وأما السالبة الدائمة، فإنما أن يؤخذ موضوعها بحسب الحقيقة، أو بحسب الوجود الخارجي. فإن كان الأوّل لم تنعكس للوجوه التي قدّمناها. والخلف والافتراض اللذان ذكروهما إنّما يتقرّران إذا موضوع القضية بحسب الوجود الخارجي، وذلك غير ما نحن فيه. وإن كان الثاني انعكس مثل نفسه بالافتراض والخلف المذكورين. وإذا عرفت الكلام في الدائمة، فقس عليه الكلام في عكس السالبتين العرفيتين.

### [conversion of modalized affirmative propositions]

أما الموجبات: فنقول إنّ موضوع القضية إمّا أن يكون مأخوذاً بحسب الحقيقة، أو بحسب الوجود الخارجي. فإن كان الأوّل كان عكس الموجبة الضرورية ممكنة عامة بالبيان الذي تقدّم، وإذا كان كذلك كان عكس المشروطة العامة والعرفية العامة والدائمة والمطلقة العامة والممكنة، ممكنة عامة لما ثبت أنّ عكس الأعم لا يجوز أن يكون أخص من عكس الأخص. وإذا ثبت ذلك في الضرورية المطلقة فبأن يكون عكس الوجوديتين والممكنة الخاصة وأشباهاها ممكنة عامة أولى، والبيان فيه ظاهر ممّا مرّ.

وأما إن كان موضوع القضية مأخوذاً بحسب الوجود الخارجي، كان عكس الموجبة الضرورية، مطلقة عامة وإلا صدق السلب الدائم، فعينئذٍ ينعكس سالباً دائماً. لأنّ الموضوع مأخوذ بحسب الوجود الخارجي وقد عرفت أنّ العكس في هذه الصورة واجب. وكذا القول في جميع القضايا التي يعتبر فيها حصول محمولاتها لموضوعاتها بالفعل كالوجوديتين والوقتيتين.

وأما الممكن الخاص والأخص والاستقبالي فسواء أخذت موضوعه بحسب الحقيقة أو بحسب الوجود الخارجي فإنّ عكسه ممكن عامي.

فهذا هو الذي تلخّص عندي من مباحث العكوس.

[تص 12] أفضل الدين الخونجي، كشف الأسرار عن غوامض الأفكار، ص. 130-133

### [conversion of universal negative propositions on the essentialist reading]

وبالجملة إذا كانت هذه القضايا حقيقية تمّ ما ذكرنا من البرهان على انعكاسها، والنقوض غير لازمة فوجب القول بصحة العكس.

### [the seven universal negative propositions with externalist readings]

وأما إذا كانت هذه القضايا خارجية الموضوع لم ينعكس شيء منها للنقوض المذكورة، وحينئذٍ لا يتمّ ما ذكرنا من البرهان على انعكاسها، لأنّه حينئذٍ تكون الصغرى ممنوعة غير لازمة لأنّه يصير معناها أنّ كلّ ما هو ب داخل في الوجود دائماً فهو ب في الجملة، وعلى هذا تكذب القضية لو لم يكن لشيء منها وجود في الخارج، فيكون المنع ظاهراً. وأما على التقدير الأول فمعناها أنّ كلّ ما لو دخل في الوجود كان ب دائماً فلو دخل في الوجود كان ب في الجملة، وهذه أوليّة.

### [perpetuity], general conditioned, [and general conventional universal negative propositions]

والسالبة الدائمة والعامتان تنعكس كأنفسها في الكمّ والجهة، وإلا لصدق نقائضها ولزم المحال من وجهين: أحدهما – وهو طريقة الفارابي التي ارتضاها الشيخ – أن يُضمّ نقيض العكس مع أصل القضية حتّى ينتج المحال، وهو سلب الشيء عن نفسه، دائماً في الدائمة، وحين تحقّقه في العامتين. الثاني الطريقة المسماة بالافتراض وهو أنّه إذا صدق بعض "ب ج بالإطلاق" لا بدّ من وجود شيء

معين هو ب وج وليكن د، فد ج وإنه ب فبعض ج ب بالإطلاق، وقد كان لا شيء من ج ب دائماً، هذا خلف. والحكم في هذه القضايا لا يختلف إذا كانت حقيقية الموضوع أو خارجية الموضوع لتتام البرهان على كلا التقديرين.

### [with replies] , al-Rāzī's position on essentialist perpetuity negations]

وذكر الإمام في الملخص أن الدائمة إذا كانت حقيقية الموضوع لم تنعكس كنفسها، واستدل عليها من وجوه ثلاثة:

أحدها أن الكتابة غير ضرورية للإنسان في شيء من الأوقات فيكون سلبها عنه دائماً ممكناً، فلو صدق مجموع المقدمتين – أعني "لا شيء من الإنسان ب كاتب دائماً" وأن السالبة الدائمة واجبة الانعكاس – لصدق "لا شيء من الكاتب بإنسان دائماً" وذلك محال فيلزم استحالة المجموع، ولما كانت القضية الأولى ممكنة كان امتناع المجموع بامتناع الثانية فامتنع انعكاس السالبة الدائمة. الثاني: أنه ربما كان سلب الشيء عن الشيء دائماً ممكناً ولم يكن سلب ذلك الآخر عنه ممكناً فلم يجب صحة العكس في الحقيقة الموضوع، وهو قريب من الأول إلا أنه إجمالي والأول تفصيلي. الثالث: أنه لو انعكست السالبة الدائمة كنفسها لانعكست الموجبة الضرورية المطلقة عامة لتتام البرهان.

والجواب عن الأول أنه لا يلزم من امتناع مجموع قضيتين امتناع إحداهما بعينها لجواز أن ينشأ المحال من اجتماعهما. ألا ترى أنه قد يكون كل واحد من طرفي النقيض ممكناً ولم يستلزم محالاً مع امتناع المجموع واستلزامه للمحال، كقولنا "زيد كاتب في هذه الحالة" "زيد ليس ب كاتب في عين هذه الحالة"؟ وكذلك لو أخذت إحداهما دائمة والأخرى مطلقة، وكذلك في جميع المواد الممكنة. وإن ادعى لزوم المحال لقولنا "لا شيء من الإنسان ب كاتب دائماً" من غير ضمّه إلى القضية الأخرى فقد ناقض، ولو ادعى لزومه لمجرد القضية الأخرى معناها الشرطية. وأما على الوجه الذي ذكره فالمنع على مقدماته ظاهر جداً. وهو الجواب عن الثاني. والثالث لا يرد علينا حيث نقول بانعكاس الموجبات الفعلية فعلية على ما سيأتي.

### [reductio does establish the conversion of essentialist propositions] , [contrary to al-Rāzī's claim]

ثم ادعى أن الخلف لا يتم إذا كانت القضية حقيقية. وتاممه ظاهر لأنه إذا صدق "لا شيء مما لو دخل في الوجود كان ج بحيث لو دخل في الوجود كان ب دائماً" لصدق "لا شيء مما لو دخل في الوجود كان ب بحيث لو دخل في الوجود كان ج دائماً" وإلا فبعض ما لو دخل في الوجود كان ب بحيث إذا دخل في الوجود كان ج بالإطلاق، وحينئذ ينتظم قياس هكذا: "بعض ما لو دخل في الوجود كان ب بحيث لو دخل في الوجود كان ج دائماً" وأنتج "بعض ما لو دخل في الوجود كان ب ليس بحيث لو دخل في الوجود كان ب دائماً" وذلك محال. وما ذكر من الدليل يتم في الخارجية لتتامها أيضاً.

[نص 13] أفضل الدين الخونجي، كشف الأسرار عن غوامض الأفكار، ص. 145

### [confusion has been caused by changing terminology]

واعلم أن هذه الأحكام التي ذكرناها في العكس وإن كانت تخالف قول المتأخرين من المنطقيين فلعلها لا تخالف قول القدماء منهم مخالفة كثيرة، حتى لو اكتفينا في كون الشيء موضوعاً كونه هو بالإمكان ولم نعتبر الثبوت بالفعل، كما ذهب إليه الفارابي، لزم انعكاس السالبة الضرورية ضرورية، والموجبات الممكنة ممكنة، ولم يزد عكس الفعليات على الإمكان، وكان القياس من الممكنة الصغرى في الشكل الأول منتجاً، على ما لا يخفى عليك بعد اختبارك بما سلف واعتبارك القضايا على هذا الاصطلاح. والمتأخرون حيث غيروا الاصطلاح ولم يغيروا الأحكام عما قالوه – مع اختلاف الحكم بحسب اختلاف الاصطلاح – لزمهم الخط. ولعل تردّد الشيخ في كون عكس الفعليات ممكنة أو مطلقة إنما هو لتردده في الاصطلاح، فحيث قال أنها تنعكس ممكنة لم يعتبر الثبوت بالفعل في الموضوع، وحيث قال أنها تنعكس مطلقة اعتبر ذلك، لأن لزوم المطلقة على هذا الاصطلاح مما سيكاد أن يكون جلياً بيناً فلا يليق بالشيخ إنكاره.

[نص 14] الأبهري، خلاصة الأفكار، ص. 213-217

### [conversion of universal negative necessity propositions according to Avicenna]

وزعم [ابن سينا] أن السالبة الكلية الضرورية تنعكس كنفسها، لوجوه أربعة.

أحدها: أنه إذا صدق قولنا: بالضرورة لا شيء من ج ب" فبالضرورة لا شيء من ج ب" وإلا ف"بعض ج ب بالإمكان العام". ولو أمكن ذلك لما لزم من فرض وقوعه محالاً وقد لزم؛ لأنه لو فرض صدق قولنا: بعض ج ب" لزم صدق الباء والجيم على ذات واحدة، فيكون بعض ج ب؛ وقد كان "بالضرورة لا شيء من ج ب"؛ فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال. ولأنه إذا صدق الباء والجيم على ذات واحدة ف"بعض ج ب" و"لا شيء من ج ب بالضرورة" ف"بعض ج ب ليس ب بالضرورة"، هذا خلف.

الثاني: إن صدق قولنا: "بعض ب ج بالفعل" مع قولنا: "لا شيء من ج ب بالضرورة" يستلزم المحال وهو قولنا: "بعض ب ليس ب بالضرورة". والمحال لا يلزم من قولنا: "لا شيء من ج ب بالضرورة"; لأن الصادق لا يلزم منه المحال؛ فهو لازم من قولنا: "بعض ب ج بالإمكان العام" ف"لا شيء من ج ب بالضرورة".

الثالث: أنه إذا صدق قولنا: بالضرورة لا شيء من ج ب" ولا يصدق "بالضرورة لا شيء من ج ب ج" لزّم صدق قولنا: "بعض ب ج بالإمكان العام" مع صدق قولنا: "بالضرورة لا شيء من ج ب"; فيمكن صدق قولنا: "بعض ب ج بالفعل" مع صدق قولنا: "بالضرورة لا شيء من ج ب" وهو محال؛ لأن صدقه معه ملزوم للمحال.

الرابع: أنه إذا صدق "بالضرورة لا شيء من ج ب" فلا يمكن أن يصدق قولنا: "بعض ب ج بالفعل"; لأن قولنا: "بعض ب ج بالفعل" ملزوم لصدق قولنا: "بعض ج ب بالفعل". وإمكان الملزوم يستلزم إمكان اللازم؛ فلو أمكن صدق قولنا: "بعض ب ج بالفعل" لأمكن صدق قولنا: "بعض ج ب بالفعل" وهو محال لصدق قولنا: "بالضرورة لا شيء من ج ب".

### [criticism of Avicenna's account]

#### [تضعيف رأي ابن سينا]

فهذه هو الوجه التي لخصناها من قوة كلامه في الشفاء وغيره. والكل ضعيف.

أما الأول: فلا نسلم أنه يلزم اجتماع النقيضين؛ وهذا لأن صدق الجيم والباء على ذات واحدة على ذلك التقدير يستلزم صدق قولنا: بعض ج على ذلك التقدير فهو ب، وهو لا يناقض قولنا: "بالضرورة لا شيء من ج ب" في نفس الأمر. وأما قوله: إذا صدق الجيم والباء على ذات واحدة، ف"بعض ب ج" و"لا شيء من ج ب بالضرورة" فينتج المحال؛ قلنا: لا نسلم أنه إذا صدق قولنا: "بعض ب ج على ذلك التقدير" و"لا شيء من ج ب في نفس الأمر" أنتج ما ذكرتم. وإنما ينتج أن لو بقى صدق السالبة الضرورية على ذلك التقدير، فلم قلتم أنه يبقى؟ لا بدّ له من برهان.

وأما الثاني: فلا نسلم أن المحال إذا لم يكن لازماً من قولنا: "بالضرورة لا شيء من ج ب" يكون لازماً من قولنا: "بعض ب ج بالفعل"، لجواز أن يكون لازماً من المجموع من حيث هو مجموع.

وأما الثالث: فلا نسلم أنه إذا صدق قولنا: "بعض ب ج بالإمكان العام" لزّم إمكان صدق قولنا: "بعض ب ج بالفعل" مع قولنا: "لا شيء من ج ب بالضرورة"، لجواز أن يكون إمكان وجود الشيء مجامعاً لشيء آخر ويكون وجوده بالفعل معه محالاً؛ فإنه يصدق قولنا: "زيد كاتب بالفعل في هذا الوقت" ويصدق معه أن "زيداً ليس بكاتب بالإمكان العام" مع أن صدقه معه بالفعل محال.

وأما الرابع: فلا نسلم أن إمكان صدق قولنا: "بعض ج ب" غير ثابت. وأما قوله "لا شيء من ج ب بالضرورة" صادق؛ قلنا: نعم؛ ولكن لا نسلم أن صدقه يُنافي إمكان صدق قولنا: "بعض ج ب بالفعل" ومعناه إمكان صدق القضية؛ والذي يُنافي قولنا: "لا شيء من ج ب بالضرورة" هو قولنا: "بعض ج بالفعل ب بالإمكان العام" ولا يلزم من إمكان صدق القضية صدق قولنا: "بعض ج بالفعل ب بالإمكان العام"؛ لأن إمكان صدق القضية لا يتوقف على صدق الجيم بالفعل على شيء من الذوات؛ لأن إمكان صدقها يحصل بأن يكون الجيم والباء بالقوة لشيء من الذوات.

### and the two possibility propositions], non-perpetual , [conversion of general absolute

وأما المطلقة العامة واللا ضرورية والممكنتان فلا يجب انعكاسها؛ لأنه يصدق قولنا: "لا شيء من الإنسان بضاحك بالإطلاق العام وبالوجود اللا ضروري وبالإمكان العام والخاص" ولا يصدق عكسه.

#### [a problem with the conversion of conventional propositions]

وأما العرفية العامة والخاصة فتعكسان عرفية عامة؛ لأنه إذا صدق "لا شيء من ج ب ما دام ج" أو "لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائماً" ف"لا شيء من ج ب ما دام ب" وإلا ف"بعض ب ج حين هو ب" فذلك البعض ج حين هو ب وب حين هو ج، ف"بعض ج ب حين هو ج"، و"قد كان لا شيء من ج ب ما دام ج" هذا خلف.

وفيه نظر؛ لأن العرفية الخاصة يجب أن يكون عكسها لا دائماً لبعض أفراد الموضوع؛ لأنه إذا صدق "لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائماً" لزّم صدق قولنا: "كل ج ب بالفعل"، وإذا كان كذلك فلا يصدق في عكسها "لا شيء من ج ب دائماً"؛ لأنه لو صدق "لا شيء من ج ب دائماً" ف"يكون كل ج ب بالفعل" و"لا شيء من ج ب دائماً" فينتج "لا شيء من ج ب دائماً"، هذا خلف. وإذا لم يصدق "لا شيء من ج ب دائماً" وجب أن يكون لا دائماً لبعض أفراد الموضوع.

ورغم بعض المتأخرين أنها تتعكس عرفية خاصة؛ واحتج عليه بأنه إذا صدق "لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائماً" ف"لا شيء من ج ب لا دائماً"، يصدق "لا شيء من ج ب دائماً"، لاحتمال أن يكون دائماً لبعض أفراد الموضوع ولا دائماً للبعض الآخر.

## [T11]] .cf, externalist propositions .essentialist vs :[al-Rāzī's account of conversion

قال الإمام: موضوع القضية إما أن يكون مأخوذاً بحسب الحقيقة أو بحسب الوجود الخارجي. فإن كان مأخوذاً بحسب الحقيقة، فالسالبية الكلية الضرورية تنعكس كنفسيها؛ لأنه إذا صدق "بالضرورة لا شيء من ج ب" كان معناه أن الجيم والباء يستحيل اجتماعهما في ذات واحدة، ف"بالضرورة لا شيء من ج ب". قلنا: لا نسلم أن معناه ما ذكرتموه، بل معناه أن الذات التي صدق عليها الجيم يستحيل اجتماعها مع نفس الباء؛ ولا نسلم أن ذلك يقتضي استحالة اجتماع الذات التي صدق عليها الباء مع نفس الجيم ليصح العكس.

وأما المشروطتان فتعكسان مشروطة عامة، للحجة التي ذكرها في الضرورية المطلقة وقد مرّ ضعفها. وأما الدائمة والعرفيتان فلا تنعكس؛ لأنه يمكن صدق قولنا: "لا شيء من الإنسان بكاتب دائماً" فلو انعكست السالبية الدائمة، للزم من فرض وقوع الممكن محال وهو قولنا "لا شيء من الكاتب بإنسان". وهكذا قال في العرفيتين. قلنا: لا نسلم أن المحال لا يلزم من فرض وقوع الممكن، بل يلزم من المجموع وهو انعكاس السالبية الدائمة مع فرض وقوع الممكن.

وأما بواقي السوالب الكلية فلا تنعكس للتخلف في المواد. وأما الموجبة الكلية والجزئية، فعلية كانت أو ممكنة، فتنعكس ممكنة عامة؛ لأنه إذا فرض صدق قولنا: "كل ج ب" أو "بعض ج ب" بأي جهة كانت ف"بعض ج ب بالإمكان العام" وإلا ف"لا شيء من ج ب بالضرورة" ف"لا شيء من ج ب بالضرورة"، هذا خلف.

قلنا: لا نسلم أن السالبية الضرورية تنعكس كنفسيها؛ وأما الحجة التي ذكرها فقد مرّ ضعفها. ونقول أيضاً: لا نسلم أن ما ذكرتموه خلف؛ فإن الحقيقة الموضوع لا يحصل الجزم بصدقها؛ فلو فرض صدقها جاز أن يكون المفروض أمراً محالاً فيستلزم المحال.

والحق أن الحقيقة الموضوع إذا كانت فعلية، كان عكسها أخص من الممكن العام؛ لأننا لو فرضنا صدق قولنا "بعض ج ب بالفعل" لزم صدق الجيم والباء بالفعل على ذات واحدة؛ ف"يكون بعض ج ب بالفعل". وأما الممكنان فلا يتأتى فيهما هذا الطريق.

## [عكوس الخارجيات]

وإن كان مأخوذاً بحسب الوجود الخارجي، فالسالبية الكلية الدائمة تنعكس كنفسيها. والعرفيتان تعكسان عريضة عامة. والموجبات الفعلية تنعكس مطلقاً عامة، كما ذكره الشيخ. وحكم البواقي ما مرّ في الحقيقة الموضوع، وقد عرفت ما فيه من الخلل.

## [criticism of the Rāzian account of conversion]

وزعم بعض من تبع الإمام في الاصطلاح أن السوالب الكلية التي لا تنعكس كنفسيها، فهي تنعكس سالبية جزئية دائمة. واحتج بأنه إذا فرض صدق قولنا: "لا شيء من ج ب بالإمكان العام" فيلزمه "لا شيء مما هو ب بالضرورة ج دائماً" وإلا ف"بعض ب بالضرورة ج بالفعل" و"لا شيء من ج ب بالإمكان العام" ف"بعض ب بالضرورة ليس ب بالإمكان العام" هذا خلف. وإذا صدق "لا شيء من ج ب بالضرورة ج دائماً"، ومعنا مقدمة صادقة وهي قولنا: "كل ب بالضرورة فهو ب بالفعل" فينعكس "بعض ب بالفعل فهو ب بالضرورة"، و"لا شيء من ج ب بالضرورة ج دائماً"؛ ف"بعض ب ليس ج دائماً" وهو المطلوب. وهكذا بيّنة في بواقي السوالب.

وزعم بناء على هذا الأصل أن الموجبات الفعلية تنعكس موجبة جزئية ضرورية؛ لأنه إذا صدق "كل ج ب بالفعل" ف"بعض ج ب بالضرورة" وإلا ف"لا شيء من ج ب بالإمكان العام" ف"بعض ج ليس ب دائماً" وقد كان "كل ج ب بالفعل"، هذا خلف.

قلنا: لا نسلم أن قولنا: "بعض ب بالضرورة ليس ب بالإمكان العام" خلف على تقدير صدق قولنا: "لا شيء من ج ب بالإمكان العام"؛ فإننا بيّنا أن السالبية الكلية الحقيقية الموضوع لا تصدق ألبتة. فإذا فرض صدقها جاز أن يستلزم المحال؛ لأن صدقها عندنا محال والمحال لا يبعد أن يستلزم المحال.

وزعم هذا القائل أيضاً أن السالبية الضرورية الخارجية الموضوع لا تنعكس. واحتج عليه بأنه يصدق قولنا: "لا شيء من الداخل في هذا البيت في هذا الوقت بعمار بالضرورة" ولا يصدق "لا شيء من الحمار بداخل في هذا البيت في هذا الوقت بالضرورة"؛ لأن "بعض الحمار يمكن أن يكون داخلاً في هذا البيت في هذا الوقت".

قلنا: لا نسلم أن الدخول في هذا البيت المقيد بهذا الوقت محمول على بعض ما صدق عليه أنه حمار بالإمكان، بل إمكان نفس الدخول حاصل في هذا الوقت، ولا يلزم من ذلك إمكان الدخول المقيد بهذا الوقت. وهذا لأن إمكان حركة زيد حاصل قبل حركته.



## [his own view on the conversion of simple modalized propositions]

ولنتكلم أولاً في البسائط. أما في السوالب الكليّة، فالضروريّة والدائمة تنعكسان سالبية كليّة دائمة؛ لأنه إذا صدّق "بالضرورة لا شيء من ج ب" أو "دائماً لا شيء من ج ب" فـ"دائماً لا شيء من ج ب" وإلا فـ"بعض ج بالفعل" مع صدق قولنا: "لا شيء من ج ب دائماً" فينتج "بعض ب ليس دائماً"، هذا خلف. فصدق نقيض العكس لا يُجامع صدق الأصل. والأصل صادق؛ فيلزم كذب نقيض العكس؛ فيلزم صدقه.

وأما المشروطة والعرفيّة العامتان فتنعكسان عرفيّة عامّة؛ لأنه إذا صدق "لا شيء من ج ب ما دام ج" أو بالضرورة كذلك فـ"لا شيء من ج ب ما دام ب" وإلا فـ"بعض ج حين هو ب" مع صدق قولنا: "لا شيء من ج ب ما دام ج" فـ"بعض ب ليس ب حين هو ب"، هذا خلف.

وأما المطلقة العامّة والمتوسطة والممكنة العامّة والمتوسطة فلا يجب انعكاسها، للتخلف في المواد؛ إذ يصدق قولنا: "لا شيء من القمر بمنخسف" بهذه الجهات ولا يصدق عكسه لا كلياً ولا جزئياً.

وأما الموجبات الكليّة والجزئيّة، فالضروريّة والدائمة والمشروطة والعرفيّة العامتان والمطلقة المتوسطة تنعكس مطلقاً متوسطة جزئيّة؛ لأنه إذا صدق قولنا: "كل ج ب" بهذه الجهات فـ"بعض ج حين هو ب" وإلا فـ"لا شيء من ج ب ما دام ب" وهو مع الأصل ينتج المحال.

وأما المطلقة العامّة فتنعكس مطلقاً عامّة؛ لأنه إذا صدق "كل ج ب بالفعل" فـ"بعض ج بالفعل" وإلا فـ"لا شيء من ج ب دائماً" وهو مع الأصل ينتج المحال.

وأما الممكنة العامّة والمتوسطة فغير معلومتي الانعكاس؛ لعدم الإطلاع على البرهان. وأما السوالب الجزئيّة فلا تنعكس، للتخلف في المواد.

[نص 18] نصير الدين الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، من كتاب منطق ومباحث الألفاظ، تحقيق مهدي محقق وتوشي هيكاوايزوتسو، ص. 183 (ط. تهران: 1974)

## [why conversion is important]

قوله [الأبهري]: ويعني باللزوم عنه أن يكون نقيضه مع صدق الأصل ملزوماً للمحال.

أقول: إنّما اشتغل المنطقيون ببيان انعكاس ما ينعكس من القضايا، لاحتياجهم في بيان إنتاج الأفيصة الغير الكاملة إليه. فإنهم كانوا يثبتونها بالعكس والردّ إلى الأفيصة الكاملة، وإلا فليس العكس من المطالب الأصليّة التي تطلب لا لأجل غيرها، ولذلك كانوا يوردون باب العكس في صدر كتاب القياس، كأنه مقدّمة أو مصادرة له، ويؤخّرون ذكر عكس النقيض – مع أنّه جارٍ مجرى العكس في الفائدة لولا ما ذكرناه – إلى لواحق القياس، لعدم الاحتياج إليه.

وصاحب الكتاب جعل بيان العكس مثبتاً مطلقاً على القياس، وترك سائر البيانات، وكان من الواجب عليه أن يؤخّره عن بيان القياس. ثمّ إنّه ذكر في تفسير الكلي شرط لزوم العكس عن الأصل، وفسّره بكون نقيض العكس مع صدق الأصل ملزوماً للمحال، وهذا اصطلاح تفرّد به ولم يلتزمه في جميع المواضع على ما يجيء ذكره.

[نص 19] نصير الدين الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، من كتاب منطق ومباحث الألفاظ، تحقيق مهدي محقق وتوشي هيكاوايزوتسو، ص. 183-185 (ط. تهران: 1974)

## [critique of al-Abhari's first argument regarding the conversion of negative universal necessity propositions]

قوله [الأبهري]: لا يقال: السالبة الكليّة الضروبيّة تنعكس كنفسها، لوجه:

أحدها أنّه إذا صدق قولنا "بالضرورة لا شيء من ج ب" فبالضرورة لا شيء من ج ب ج. وإلا فبعض ج بالإمكان العام. ولو أمكن ذلك لما لزم من فرض وقوعه محال، وقد لزم. لأنّه لو فرض صدق قولنا: "بعض ج ب" لزم صدق الباء والجيم على ذات واحدة، فيكون بعض ج ب، وقد كان بالضرورة لا شيء من ج ب، فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق، وهو محال.

ثم قال في الجواب: لأننا نقول: أما الأول فلا نسلم أنه يلزم اجتماع النقيضين، وهذا لأن صدق الباء والجيم على ذات واحدة على ذلك التقدير يستلزم صدق قولنا: "بعض ج على ذلك التقدير فهو ب" إذ هو لا يناقض قولنا: "بالضرورة لا شيء من ج ب في نفس الأمر".

أقول: التقدير الذي يلزم صدق قولنا "بعض ج على ذلك التقدير فهو ب" إما أن يمكن صدق قولنا: "لا شيء من ج ب أيضاً على ذلك التقدير بعينه" وإما أن لا يمكن. فإن أمكن فقد أمكن اجتماع النقيضين على الصدق على ذلك التقدير، ويلزم منه أن يكون ذلك التقدير تقدير المحال ويلزم المطلوب، وإن لم يمكن فقد ثبتت المناقضة بين ما لزم صدقه على ذلك التقدير وبين ما هو ثابت في نفس الأمر، وانتقض قوله، وهذا جدلي.

والحق أن المنع الذي ذكره ليس بوارد، لأن القضية اللازمة على تقدير لو لم يناقض الثابتة في نفس الأمر مع حصول شرائط التناقض بينهما كان من الواجب عليه أولاً أن يزيد في التناقض شرطاً زائداً على ما ذكره. وهو أن لا يكون إحدى القضيتين مقدرة والأخرى ثابتة في نفس الأمر؛ وكيف يمكن ذلك والمتناقضان يمتنع اجتماعها في نفس الأمر. وإذا كان أحدهما ثابتاً في نفس الأمر امتنع أن يثبت الآخر إلا في التقدير، وما لم يثبت الآخر لم يتصور التناقض بينهما، لكونه أمراً إضافياً غير معقول إلا عند ثبوت المتضامتين.

فاذن لو صح أن المقدر لا يناقض الثابت في نفس الأمر لما أمكن تصور التناقض، ويجب أن يعلم أن احتمال كون الصادق في نفس غير صادق على تقدير لا يقتضي زوال طبيعة المناقضة عن النقيضين.

غاية ما في الباب أنه يقتضي اجتماع النقيضين على الصدق أو على الكذب على ذلك التقدير، وباستحالة ذلك يستدل على استحالة ذلك التقدير المستلزم لهما، فلو كان طبيعة المناقضة زائلاً لما كان اجتماعهما على الصدق والكذب مستحيلاً، ولما أمكن الاستدلال به على استحالة ملزوم المقدر.

فالحاصل أن المفهوم من المناقضة يبقى على طبيعته المقتضية المنافاة في كل حال، سواء ثبت طرفاه على تقدير أو على تقديرين، أو أحدهما على تقدير والآخر في نفس الأمر. فإن ثبت طرفاه على تقدير علم منه استحالة ذلك التقدير، وإن ثبت على تقديرين أو على تقدير مع ما في نفس الأمر حكم بالمنافاة بينهما.

[تص 20] نصير الدين الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، من كتاب منطق ومباحث الألفاظ، تحقيق مهدي محقق وتوشي هيكاوايزوتسو، ص. 186-187 (ط. تهران: 1974)

### [critique of al-Abhari's second argument regarding the conversion of negative universal necessity propositions]

قوله [الأبهري]: الثاني أن قولنا: "بعض ب ج بالفعل" مع قولنا: "لا شيء من ج ب بالضرورة" يستلزم المحال، وهو قولنا: "بعض ب ليس ب بالضرورة" والمحال لا يلزم من قولنا: "لا شيء من ج ب بالضرورة" لأن الصادق لا يلزم منه فهو لازم من قولنا "بعض ب ج بالفعل" فيكون صدقه محالاً. وإذا استحال صدقه لزم كذب قولنا: "بعض ب ج بالإمكان العام" فلا شيء من ج ب بالضرورة.

ثم قال في الجواب: وأما الثاني فلا نسلم أن المحال إذا لم يكن لازماً من قولنا: "بالضرورة لا شيء من ج ب" يكون لازماً من قولنا: "بعض ب ج بالفعل"، لجواز أن يكون لازماً من المجموع من حيث هو مجموع.

أقول: هذا الذي اعترض عليه هو قياس الخلف، وما اعترض عليه ليس بقادح فيه، فإن مجموع المقدمتين لما استلزم محالاً وكان من المحال أن يستلزم مجموع المقدمات الصادقة محالاً، علم ضرورة أن هذا المجموع ليس بمجموع مقدمتين صادقتين، وإذا كانت احديهما معلومة الصديق يعين كذب الأخرى.

[...]

[187.10] فأقول: كلما كان بعض ب ج بالفعل، مع لا شيء من ج ب بالضرورة جميعاً لكان بعض ب ليس ب بالضرورة. لكن التالي كاذب فالمقدم مثله.

ثم أقول: كلما لم يكن بعض ب ج بالفعل مع لا شيء من ج ب بالضرورة، مانعة الخلو، لكن المقدم حق فالتالي حق.

ثم أقول: أما ليس كل ب ج بالفعل فاما ليس بعض ب ج بالفعل، واما ليس لا شيء من ج ب بالضرورة، واما ليس لا شيء من ج ب بالضرورة، مانعة الخلو، لكن لا شيء من ج ب بالضرورة، فليس بعض ب ج بالفعل، وهذا القياس على هذا الوجه بعينه هو ما أورده في قياس الخلف، على أنه هو الصحيح دون ما يستعمله المنطقيون.

وهنا اعترض على ما ذكره مع موافقته له في المعنى فكيف يليق ذلك بمن يدعي التحقيق لا سيما في الكتب العلمية المشتملة على إعطاء القوانين الحقّة. إن هذا يكون من شأن مبتدئة المجادلين، الذين يتراءون بتقليب الألفاظ، ولا يلاحظون المعاني.

[نص 21] نصير الدين الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، من كتاب منطق ومباحث الألفاظ، تحقيق مهدي محقق وتوشي هيكاوايزوتسو، ص. 187-188 (ط. تهران: 1974)

[critique of al-Abharī's third argument regarding the conversion of negative universal necessity propositions]

قوله [الأبهري]: الثالث أنه إذا صدق قولنا: "بالضرورة لا شيء من ج ب" ولا يصدق "بالضرورة لا شيء من ج ب" لزم صدق قولنا: "بعض ب ج بالإمكان العام" مع صدق قولنا: "لا شيء من ج ب". فيمكن صدق قولنا: "بعض ب ج بالفعل" مع صدق قولنا: "لا شيء من ج ب" وهو محال. لأن صدقه معه ملزوم للمحال.

ثم قال في الجواب: وأما الثالث فلا نسلم أنه إذا صدق قولنا: "بعض ب ج بالإمكان العام" لزم إمكان صدق قولنا: "بعض ب ج بالفعل" مع قولنا: "لا شيء من ج ب بالضرورة" لجواز أن يكون إمكان وجود الشيء مجامعاً لشيء آخر ويكون وجوده معه بالفعل محالاً، فإنه يصدق قولنا: "زيد كاتب بالفعل في هذا الوقت" ويصدق معه: "إن زيدا ليس بكاتب بالإمكان العام، مع أن صدقه بالفعل معه محال.

أقول: ليس بواجب أن يردّ الممكنة العامة إلى الفعلية، فإنها مع الكبرى الضرورية تنتج ضرورية في الشكل الأول على المذهب الحق. وإنما ردها صاحب الكتاب إليها، لأن تلك القرينة ليست بمعلومة الإنتاج عنده.

ثم اعترض عليه بما ذكره، واعتراضه ليس بوارد، لأن إمكان وجود الشيء إنما يصدق إذا كان وجود ذلك الشيء لا يجامع موجوداً ممكناً، كما أورده في المثال المذكور ذكره، أما إذا كان وجود الشيء لا يجامع موجوداً ضرورياً فمن المحال أن يكون إمكان وجود ذلك الشيء صادقاً.

[نص 22] نصير الدين الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، من كتاب منطق ومباحث الألفاظ، تحقيق مهدي محقق وتوشي هيكاوايزوتسو، ص. 188-189 (ط. تهران: 1974)

[critique of al-Abharī's fourth argument regarding the conversion of negative universal necessity propositions]

قوله [الأبهري]: الرابع أنه إذا صدق "بالضرورة لا شيء من ج ب" فلا يمكن أن يصدق قولنا: "بعض ب ج بالفعل" لأن قولنا: "بعض ب ج بالفعل" ملزوم لصدق قولنا: "بعض ج ب بالفعل" وإمكان الملزوم مستلزم إمكان اللازم، فإن أمكن صدق قولنا "بعض ب ج بالفعل" لأمكن صدق قولنا "بعض ج ب بالفعل" وهو محال لصدق قولنا: "لا شيء من ج ب بالضرورة".

وقال في الجواب: وأما الرابع فلا نسلم أن إمكان صدق قولنا: "بعض ج ب" غير ثابت.

وأما قوله: "لا شيء من ج ب بالضرورة" صادق. قلنا: نعم، ولكن لا نسلم أن صدقه ينافي إمكان صدق قولنا "بعض ج ب بالفعل" لأن إمكان صدق قولنا: "بعض ج ب بالفعل" معناه إمكان صدق القضية. والذي ينافي قولنا: "لا شيء من ج ب بالضرورة" هو قولنا: "بعض ج بالفعل هو ب بالإمكان العام" ولا يلزم من إمكان صدق القضية صدق قولنا: "بعض ج بالفعل هو ب بالإمكان العام" لأن إمكان صدق القضية لا يتوقف على صدق الجيم بالفعل على شيء من الدوات، لأن إمكان صدقها يحصل بأن يكون الجيم والباء بالقوة لشيء من الدوات.

أقول: حاصل جوابه أنه التزم تجويز وقوع ما يقابل القضية الضرورية الصادقة التي هي قولنا: "لا شيء من ج ب" فإن قولنا: "بعض ج ب بالفعل" يقابلها بكونه ملزوماً لنقيضها الذي هو "بعض ج ب بالإمكان العام" وإمكان صدقه هو تجويز وقوعه وامتناع مقابل القضية الصادقة معلوم بالضرورة.

أما قوله بأن إمكان صدقها بأن يكون الجيم والباء بالقوة لشيء من الدوات فباطل، لأن ذلك قريب من صدق إمكانها، لا إمكان صدقها.

وإنما قلنا: "إنه قريب من صدق إمكانها" ولم نقل: "هو صدق إمكانها" لأن صدق إمكانها يكون بأن يكون الجيم لذلك البعض من الدوات بالقوة، والباء بالقوة، وإمكان الصدق غير صدق الإمكان، فإن الأول دون الثاني ربما يعرض للقضية غير الممكنة كما عرض ههنا لقضية فعلية هو قولنا: "بعض ج ب بالفعل" وهذه القضية من حيث إمكان صدقها يقابل وجوب صدق قولنا: "لا شيء من ج ب بالضرورة" من حيث هي صادقة، ومن حيث كونها بالفعل يقابل نفس تلك القضية ولا تناقضها لو كانت ممكنة بالإمكان العام بدل كونها بالفعل.

[تص 23] نصير الدين الطوسي، تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار، من كتاب منطق ومباحث الألفاظ، تحقيق مهدي محقق وتوشي هيكاوايزوتسو، ص. 189-192 (ط. تهران: 1974)

### [critique of al-Abhari's fifth argument regarding the conversion of negative universal necessity propositions]

قوله [الأبهرى]: الخامس أنه إذا صدق قولنا: "لا شيء من ج ب بالضرورة" استحالة اجتماعهما في ذات واحدة، وإذا استحالة اجتماعهما في ذات واحدة فلا شيء من ج ب بالضرورة.

وقال في الجواب: وأما الخامس فلا نسلم أنه إذا صدق قولنا: "لا شيء من ج ب" استحالة اجتماعهما في ذات واحدة. بل يستحيل اجتماع ذات الجيم والباء فلم قلتم بأن ذلك يستلزم استحالة اجتماع ذات الباء مع الجيم.

أقول: استحالة اجتماع ذات الجيم مع الباء توجب استحالة كون ذات الباء هي ذات الجيم الموجبة لاستحالة اتصاف ذات الباء بالجيم، فإن ما ليس بذات يستحيل أن يتصف بالجيم، وهذا هو البرهان اللامي على وجوب انعكاس السالبة الضرورية دون ما تقدم.

وأيضاً لو كانت ذات ب لا يمتنع أن يتصف بجيم وفرضت متصفة به لكانت من جملة ما يقال عليه: "ج" فيمتنع أن يتصف بـ"ب" وكانت ذات "ب". هذا خلف. فإن قيل: الفرض محال، لأنه يدخل في جملة ما يقال عليه "ج" ما لم يكن داخلها فيها.

قلنا: إنه لو ادخل شيئاً مما يمتنع أن يتصف بـ"ج" لكان قد أدخل فيها ما لم يكن داخلها فيها. لكن الحصر الكلي قد تناول مع عدم الفرض لكل ما عدا الممتنع، وإنما احتيج إلى الفرض ليصير الموضوع به صالحاً لأن يحكم عليه، فإن العرف يقتضي أن يحكم على ما يفرض بالفعل من جملة ما يمكن أن يحكم عليه، وهذه دقيقة، أكثر ما يقع من الخطأ في هذه المواضع إنما يكون بسبب الغفلة عنها.

قوله: ونقول أيضاً: إن السالبة الدائمة لا تنعكس بنفسها، لأنه يمكن أن يصدق قولنا: "لا شيء من الإنسان بكاتب دائماً"، ولو انعكست السالبة الدائمة بنفسها للزم من فرض وقوع الممكن محال، وهو قولنا: "لا شيء من الكاتب بإنسان".

وقال في الجواب: لا نسلم. وهذا لأن ما ذكرتم من المحال إنما يلزم من فرض وقوع الممكن مع انعكاس السالبة الدائمة، فجاز أن يكون المجموع ملزوماً للمحال، ولا يكون شيء من أجزائه ملزوماً له.

أقول: هذا الجواب لا يدفع الاعتراض المذكور على كون السالبة الدائمة غير منعكسة لأن فرض وقوع الممكن في هذه الصورة هو صدق السالبة الدائمة، ومجموع صدق السالبة الدائمة مع انعكاسها إن كان ملزوماً للمحال كان محالاً، فكان اجتماع صدق الأصل مع صدق العكس محالاً، وهو مراد المعترض بعينه.

والجواب الصحيح أن يقال: المراد من انعكاس السالبة هو أن يستلزم صدقها صدق عكسها، لأن إمكان صدقها يستلزم صدق عكسها، وذلك لأن إمكان الصدق كما يصدق مع الصدق فقد يصدق مع الكذب.

واستثناء نقيض المقدم لا ينتج، فضلاً عن أن ينتج عين التالي، فليس يلزم من كون صدق الأصل مستلزماً لصدق العكس كون كذب الأصل مستلزماً أيضاً لصدق العكس، حتى يستلزم لإمكان الصادق مع الصدق والكذب جميعاً في الأصل صدق العكس.

قوله: واعلم أن البرهان على انعكاس القضية إنما يتم إذا كانت صادقة، أما إذا كانت مفروضة الصدق فلا، لأنك إذا قلت: إذا فرض صدق قولنا: "لا شيء من الإنسان بكاتب" يلزم: "لا شيء من الكاتب بإنسان" وإلا فيعص الكاتب بإنسان على ذلك التقدير، فيعص الكاتب ليس بكاتب على ذلك التقدير. هذا خلف.

قلنا: لا نسلم أنه خلف، وهذا لأن ذلك التقدير فرض للكاذب، والكاذب جاز أن يستلزم المحال بأن يكون محالاً إما لذاته، أو لغيره.

أقول: يعني بالبرهان برهانه الذي ذكره في صدر الفصل، وعليه اعتماده، وإلا فالقدح في برهان بعينه لا يقتضي القدح في البرهان مطلقاً، ومنع الخلف هي هنا غير صحيح، لأن صورة القياس هكذا: "لو اجتمع نقيض عكس القضية المفروضة الصدق معها على الصدق لزم سلب الشيء عن نفسه" بحكم الاستنتاج من الشكل الأول، وهو على مذهبه ينتج من مقدمتين مفروضتي الصدق، لكن سلب الشيء عن نفسه خلف لزم من وضع المقدم، فإن اجتماع نقيض عكس القضية المفروضة الصدق معها على الصدق محال.

وأما سبب منعه للانعكاس هو رأيه في أن المتصلة المانعة الخلو لا يستلزم متصلة تتألف من نقيض أحد الجزئين وعين الآخر، وقد مر الكلام عليه، وذلك أنه إنما بين الانعكاس بالخلف، والخلف عنده يتركب من أقيسة استثنائية لغير هذا من منفصلة مانعة الخلو.

والسالبة التي أوردتها لم تشتمل على الخلف بحسب المادة، لكون تلك المادة غير منعكسة، إذ هي مطلقة. وكون الكاتب ليس بكاتب بالإطلاق لا يكون خلفاً ولا محالاً. فالخلل فيه ليس بسبب كونه مفروض الصدق.

ثم إن هذا البرهان إن لم يتم لم يلزم منه امتناع لانعكاس المذكور، فإن من الجائر أن يقام عليه برهان آخر.

وأما قوله: "والكاذب جاز أن يستلزم المحال بأن يكون محالاً إما لذاته أو لغيره" فغير صحيح على الإطلاق، إلا أن يقيد الكاذب بالمحال، فإن الكاذب الممكن لا يجوز أن يستلزم المحال لذاته.

[تص 24] نجم الدين الكاتبي، الشمسية في القواعد المنطقية، ص. 219-221

### [summary of simple conversion]

في العكس المستوي: وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية: ثانياً، والثاني: أولاً، مع بقاء الصدق والكيف بحالهما. أما السوالب، فإن كانت كلية، فسبع منها: وهي: الوقتيتان، والوجوديتان، والممكنتان، والمطلقة العامة، لا تتعكس، لامتناع العكس في أخصها، وهي الوقتية، لصدق قولنا: بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً، وكذب قولنا: بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العام، الذي هو أعم الجهات، لأن كل منخسف فهو قمر بالضرورة، وإذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم، إذ لو انعكس الأعم لانعكس الأخص، لأن لازم الأعم لازم الأخص ضرورة.

وأما الضرورية والدائمة المطلقتان، فتتعكسان: دائمة كلية، لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب، فيصدق دائماً لا شيء من ب ج، وإلا فيبعض ب ج بالإطلاق العام، وهو مع الأصل، ينتج: بعض ب ليس ب بالضرورة في الضرورية، ودائماً في الدائمة، وهو محال.

وأما المشروطة والعرفية العامتان، فتتعكسان: عرفية عامة كلية، لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من ج ب ما دام ج، فدائماً لا شيء من ب ج ما دام ب، وإلا فيبعض ب ج حين هو ب، وهو مع الأصل، ينتج: بعض ب ليس ب حين هو ب، وهو محال.

وأما المشروطة والعرفية الخاصتان، فتتعكسان: عرفية عامة لا دائمة، في البعض. أما العرفية العامة، فلكونها لازمة للعامتين. وأما اللادوام في البعض، فإنه لو كذب: بعض ب ج بالإطلاق العام، لصدق لا شيء من ب ج دائماً، فينعكس إلى: لا شيء من ج ب دائماً، وقد كان كل ج ب بالفعل، هذا خلف.

وإن كانت جزئية، فالمشروطة والعرفية الخاصتان تتعكسان: عرفية خاصة، لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائماً، وجب أن يصدق بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائماً، لأننا نفرض ذات الموضوع وهو ج فد ج بالفعل و د ب أيضاً بحكم اللادوام، وليس "د ج" ما دام "ب" وإلا لكان "د ج" حين هو "ب" فب حين هو "ج" وقد كان ليس "ب" ما دام "ج"، هذا خلف. وإذا صدق "ج و ب" على د وتناقيا فيه، صدق بعض "ب" ليس "ج" ما دام "ب" لا دائماً، وهو المطلوب.

وأما البواقي، فلا تتعكس، لأنه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بإنسان، وبالضرورة ليس بعض القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً، مع كذب عكسها بالإمكان العام، الذي هو أعم الجهات. لكن الضرورية أخص البسائط، والوقتية أخص المركبات الباقية، ومتى لم تتعكسا، لم ينعكس شيء منها، لما عرفت أن انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص.

وأما الموجبة: كلية كانت أو جزئية، فلا تتعكس كلية، لاحتمال كون المحمول أعم من الموضوع، كقولنا: كل إنسان حيوان. وأما في الجهة، فالضرورية، والدائمة، والعامتان، تتعكس: حينية مطلقة، لأنه إذا صدق كل "ج ب" بأحدى الجهات الأربع المذكورة، فيبعض "ب ج" حين هو "ب" وإلا فلا شيء من "ب ج" ما دام "ب"، وهو مع الأصل، ينتج: لا شيء من "ج ج" دائماً في الضرورية والدائمة، وما دام "ج" في العامتين، وهو محال.

وأما الخاصتان، فتتعكسان حينية مطلقة مقيدة باللاذوام. أما حينية المطلقة، فلكونها لازمة لعامتيهما. وأما قيد اللادوام في الأصل الكلي، فإنه لو كذب بعض ب ليس ج بالفعل، لصدق كل ب ج دائماً، فنضمه إلى الجزء الأول من الأصل، وهو قولنا: بالضرورة أو دائماً كل ج ب ما دام ج، ينتج: كل ب ج دائماً، ونضمه إلى الجزء الثاني أيضاً، وهو قولنا: لا شيء من ج ب بالإطلاق العام، ينتج: لا شيء من ب ب بالإطلاق العام، فيلزم اجتماع النقيضين، وهو محال، هذا إذا كان الأصل كلياً.

وأما في الجزئي، فنفرض الموضوع د فهو ليس ج بالفعل، وإلا لكان ج دائماً و ب دائماً لدوام الباء بدوام الجيم، لكن اللازم باطل لتقييد الأصل باللاذوام. وأما الوقتيتان، والوجوديتان، والمطلقة العامة، فتتعكس: مطلقة عامة، لأنه إذا صدق: كل ج ب بأحدى الجهات الخمس المذكورة، فيبعض ب ج بالإطلاق العام، وإلا لصدق: لا شيء من ب ج دائماً، وهو مع الأصل، ينتج: لا شيء من ج ج دائماً، وهو محال، وإن شئت، عكست نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الأصل أو الأخص منه.

وأما الممكنتان، فحالهما في الانعكاس وعدمه، غير معلوم، لتوقف البرهان المذكور لانعكاس فيهما على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها، أو على إنتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل الأول والثالث، واللذين كل واحد منهما غير محقق، ولعدم الظفر بدليل يوجب الانعكاس وعدمه.

وأما الشرطية، فالممتصلة الموجبة سواء كانت كلية أو جزئية، تتعكس: موجبة جزئية؛ والسالبة الكلية: سالبة كلية. إذ لو صدق نقيض العكس، لانتظم مع الأصل قياساً منتجاً للمحال. وأما السالبة الجزئية فلا تتعكس، لصدق قولنا: قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً فهو إنسان، مع كذب العكس. وأما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس، لعدم الامتياز بين جزأها بالطبع.

[نص 25] القاضي سراج الدين الأرموي، مطالع الأنوار في الحكمة والمنطق، ص. 45

### [simple conversion of affirmative propositions]

[العكس المستقيم] هو تبديل كل من الطرفين بالآخر مستقبيا للكيف والصدق بحالهما.

أما الموجبات فالوجوديتان والوقتيتان والمطلقة العامة بأية كمية كانت تنعكس جزئية في الكم لاحتمال كون المحمول أعم، ومطلقا عاما في الجهة لوجوه:

«الوجه» الأول أن يفرض [ج] الذي هو الموضوع [د] فـ[د] بـ [ب] وأنه [ج] فبعض [ب] جـ بالإطلاق من الثالث.

«الوجه» الثاني أن يضم نقيض العكس إلى الأصل لينتج سلب الشيء عن نفسه دائما من الأول.

«الوجه» الثالث أن يعكس نقيض العكس ليرتد إلى نقيض الأصل أو ضده.

والدائماتن والعامتاتن تنعكس كل منها جزئية حينية بالوجوه المذكورة، والخاصتان تنعكسان جزئية حينية لا دائمة. أما الجزئية الحينية فلما مر في العامتتين. وأما اللا دائمة فلأن ذلك البعض من [ب] الذي هو [ج] حين هو [ب] ليس [ج] بالإطلاق وإلا كان [ج] دائما فيكون هو [ج] حين هو [ب] لا دائما.

وأما الممكنتان فلا تنعكسان لجواز إمكان صفة لوعين نثبت لأحدهما بالفعل فقط فتحمل تلك الصفة على النوع الثاني بالإمكان مع امتناع حمله على ما له تلك الصفة.

احتجوا بالوجوه الثلاثة المذكورة في المطلقة العامة.

وجواب الأول والثاني بمنع إنتاج الممكنة الصغرى في الأول والثالث. وجواب الثالث بمنع انعكاس السالبة الضرورية ضرورية.

### [simple conversion of negative universal propositions]

وأما السوالب الكلية فالعامتاتن والدائمة تنعكس كأنفسها بالوجوه المتقدمة. والضرورية تنعكس دائمة لا ضرورية لما ذكر في عدم انعكاس الممكنة الموجبة. والخاصتان تنعكسان عامتين مع قيد اللا دوام في البعض وإلا لثبت الدوام في الكل وانعكس إلى الأصل دائمة، هذا خلف. ولا تنعكسان كنفسيهما لصدق قولنا 'لا شيء من الكاتب ساكن مادام كاتب لا دائما' مع كذب قولنا 'لا شيء من الساكن يكاتب مادام ساكنا لا دائما' لأن بعض الساكن ساكن دائما كالأرض. وإن أريد باللا دوام ليس اللا دوام في كل واحد بل في الكل انعكاستا كنفسيهما. ولعله مراد المتقدمين حيث قالوا بانعكاسهما كنفسيهما.

واحتج الإمام على أن الدائمة لا تنعكس كنفسها بأن الكتابة ممكنة للإنسان فأمكن سلبها عنه دائما، فلو وقع هذا الممكن مع انعكاس السالبة الدائمة لصدق 'لا شيء من الكاتب بإنسان دائما'، هذا محال، ولم يلزم من فرض الممكن فهو من الانعكاس.

وجوابه: إنه قد يلزم من اجتماعهما فإن الممكنتين قد تمتنع اجتماعهما.

واحتجوا على انعكاس السالبة الضرورية بالوجوه الثلاثة، وقد عرفت جوابها، وبأن المنافاة إنما تحقق من الجانبين.

وجوابه: إن المنافاة في الأصل بين ذات الموضوع ووصف المحمول والمطلوب في العكس هو المنافاة بين ذات المحمول ووصف الموضوع، فأين أحدهما من الآخر؟

وأما السبع الباقية فلا تنعكس لعدم انعكاس أخصها، وهي الوقتية إذ يصدق 'لا شيء من القمر بمنخسف بالتوقيت' مع كذب عكسه إذ كل منخسف فهو قمر بالضرورة. نعم لو أخذت القضية حقيقية انعكست السبع جزئية دائمة لأنه حينئذ تصدق حقيقية لا شيء من [ب] دائما [ج] دائما وإلا فبعض [ب] دائما [ج] بالإطلاق العام فبعض [ج] بـ [ب] دائما، وقد كان لا شيء من [ج] بـ [ب] بالإطلاق، هذا خلف. وإذا صدق هذا جعل كبرى لقولنا كل [ب] دائما [ب] بالإطلاق الصادق لينتج من الثالث بعض [ب] ليس [ج] دائما، وهو المطلوب. والنقض بهذا الاعتبار غير وارد، لأننا نمنع كذب العكس بهذا الاعتبار. فإن المنخسف الذي ليس بقمر، وإن كان ممتنعا (فهو بحيث لو دخل في الوجود كان منخسفا) وليس بقمر بهذا الاعتبار. ولو اعتبرنا في الحقيقية إمكان الموضوع لم ينعكس كالحارجية.

وأما السوالب الجزئية فلا ينعكس شيء منها لجواز كون الموضوع أعم إلا الخاصتين فإنهما تنعكسان كنفسيهما لأنه لا بد من اجتماع الوصفين في ذات واحدة للا دوام سلب الباء عن بعض أفراد الجيم ومن تنافيهما فيها، وذلك يوجب صدق العكس. ولا يتأتى مثله في العامتتين لأنهما وإن تنافيا في ذات واحدة لم يلزم صدق الباء عليها فجاز صدق الجيم على كل ما صدق عليه الباء بالضرورة.

[نص 26] شمس الدين السمرقندي، قسطاس الأفكار في تحقيق الأسرار، ص. 251-253

### [conversion of propositions with relational predicates]

قد يغلط في العكس إذا كان أحد طرفي القضية نسبة إلى أمر محصل، فيظنّ كون ذلك المحصل موضوعاً أو محمولاً فقط كقولنا: "كل ملك على السرير"، و"كل وتد في الحائط" و"كل شيخ كان شاباً". فيظنّ في العكس "بعض السرير على الملك" و"بعض الحائط في التود" و"بعض الشاب كان شيخاً". فإذا علم أن المحمول في هذه القضايا نسبة، زالت الشبهة، لأنه صدق "بعض ما على السرير ملك" و"بعض ما في الحائط وتد" و"بعض ما كان شاباً شيخاً". وإنما يُفيد بأمر محصل أنه لو كان نسبة إلى غير محصل، لصدق كقولنا: "بعض الإنسان على غير الفرس" أو "بعض غير الإنسان على الفرس". فإنه يصدق "بعض غير الفرس على الإنسان" و"بعض الفرس على غير الإنسان".

وروى الكشي عن الأقدمين مغالطة من هذا النوع وهو أنه يصدق "لا شيء من الجسم بممتدّ في الجهات إلى ما لا نهاية" مع كذب عكسه "لا شيء من الممتدّ في الجهات إلى غير النهاية بجسم" ضرورة أن "كل ممتدّ في الجهات إلى غير النهاية جسم". وذكر في حله أن المسلوب عن الجسم ليس إلا اللانهاية، لأن الممتدّ في الجهات لا يمكن سلبه عن الجسم، وحينئذ يصدق "لا شيء مما لا نهاية له بجسم". وذلك ضعيف؛ لأن المجموع لما لم يكن صادقا عليه فيكون مسلوباً عنه ضرورة. فيعود الإشكال.

بل جوابه: إنها إن أخذت خارجية أو حقيقية، منعنا كذب العكس، إذ يكذب حينئذ نقيض العكس. وإن أخذت ذهنية، منعنا صدق الأصل، إذ يصدق نقيضها حينئذ بحسب الذهن. والله أعلم.

[تص 27] ابن المطهر الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص. 84-86

[reminder of the positions the old logicians held regarding simple conversion]

ولا بدّ من أن نذكر هنا بعض المذاهب المخالفة لما أصّلناه، ونبيّن خطأها، ونذكر شكوكاً وحالاً لها. فنقول: أفتى قوم من القدماء بانعكاس السالبة الكلية المطلقة كنفسها، وإلا لصدقت الموجبة الجزئية المطلقة، وعكوسها كنفسها، ثم ناقضوا بين المطلقتين. ونحن قد بينّا كذب هذه الأصول.

واحتج أبو نصر بأننا نركب قولنا: "بعض ج ب" – نقيض المطلقة – مع الأصل، وهو "لا شيء من ب ج بالإطلاق" لينتج "بعض ج ليس ج"، وهو خلف، فالعكس صحيح. واستحسنه الشيخ. وهو ضعيف؛ لأنّ النتيجة إنّما تكون خلفاً لو كانت حينئذ. واستحسن أبو نصر حجّة مستحدثة لهم، وهي أنّ قولنا: "لا شيء من ج ب" يقتضي أنّ "ج مباين لب، ومباين المباين مباين".

وأبطلها الشيخ في الشفاء بأنّها مُصادرة على المطلوب؛ فإنّ المُباينة تقع بالاشتراك على معانٍ، أحدها السلب وهو المعنى هاهنا، فكأنهم قالوا: "ب مسلوب عن ج، فج مسلوب عن ب" وهو عين المطلوب.

وأفتى قوم بانعكاس السالبة الجزئية، الممكنة الخاصة؛ لأنّ السلب يلزمه الإيجاب، والإيجاب ينعكس إلى الجزئي، ثم ينقلب إلى السلب. وهو خطأ؛ فإنّ الإيجاب الممكن ينعكس إلى العام، وهو لا ينقلب إلى السلب.

وذهب بعض المتأخرين إلى أنّ السوالب السبع التي حكمنا بعدم انعكاسها تنعكس إلى السالبة الجزئية الدائمة إن كانت حقيقية، ولا تنعكس إن كانت خارجية.

أمّا الأول فالأثر إذا صدق "لا شيء من ج ب بإحدى الجهات السبع" صدق "بعض ب ليس ج دائماً" لأنه حينئذ "كل ما هو ب دائماً ب في الجملة" و"لا شيء من ب دائماً ب دائماً" وينتجان من الثالث، المطلوب. والصغرى بيّنة. وأمّا الكبرى فلو لم تصدق، لصدق "بعض ب دائماً ج بالإطلاق" فنجعلها صغرى لأصل القضية وينتج "بعض ب دائماً ليس ب بإحدى الجهات" هذا خلف. وفي الممكنتين يجب أن يكون أوسط القياس مقيداً بالضرورة؛ ضرورة عدم إتمام الخلف بمجرد تعيينه بالدوام.

وأما الثاني فلما ذكره في النقض.

لا يقال: النقض وارد على الحقيقية والخارجية.

لأنّ نقول: نمنع كذب قولنا: "بعض المنخسف ليس بقمر" على تقدير الحقيقة؛ لأننا نأخذ في موضوع الحقيقة ما يدخل فيه الممتنع والممكن، والمنخسف الذي ليس بقمر وإن كان ممتنعاً لكنه بحيث لو دخل في الوجود، لكان منخسفاً، وليس بقمر.

ولا يتأتى البرهان المذكور والقضايا خارجية؛ لأنّ للمانع أن يمنع الصغرى فيه.

قال: ولما انعكست السوالب السبع إلى ما ذكرنا، لزم انعكاس الموجبات الفعلية إلى الجزئية الضرورية، وإلا لصدقت السالبة الممكنة، المنعكسة إلى الجزئية السالبة، الدائمة المضادة، أو المناقضة للأصل.

لا يقال: لو صدق ما ذكرتم لما صدقت السالبتان الكليتان الخاصتان؛ لأنه ينعكس الجزء الإيجابي إلى الجزئية الضرورية، والسلبى كنفسه، فيصدق الشيء مع ما هو أخص من نقيضه.  
لأننا نقول: نسلم كذب السالبتين.

واعلم أنّ هذا الخطأ إنّما نشأ من أخذ الموضوع في القضايا بحيث تدخل فيه الأفراد الممتنعة على ما بيّنا أولاً، وهو دخول في الجهالات؛ فإنّه يلزم منه أن لا يصدق شيء من القضايا الكلية أصلاً؛ فإنّه لو قال: "بالضرورة لا شيء من ج ب"، لتوجّه المنع فيه بأن يقال: "الجيم المتّصف بالباء وإن كان ممتنعاً، لكنّه بحيث لو دخل في الوجود لكان "ج و ب" فيصدق "بعض ج ب" فيكذب "بالضرورة لا شيء من ج ب"، والمنطق إنّما جعل آلة ليعصم الذهن عن الخطأ لا ليُستعان به ويتحيل فيه لباب المغالطات.

[تص 28] ابن المطهر الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص. 86-88

the conversion of negative necessity propositions] : "[first"secret

ومما شكّوا فيه، انعكاس السالبة الضرورية كنفسها، وقالوا: إنّها تنعكس دائماً بالخلف. ودليل انعكاسها كنفسها يتوقّف على إنتاج الممكنة الصغرى – وسيأتي تحقيق البحث فيه – وعلى انعكاس الموجبة الممكنة، وهو ممنوع؛ لتوقّفه على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها، ويلزم منه الدور. وهذا خطأ؛ فإنّ الممكنة يجوز فرضها مطلقاً، وعلى تقديره تنعكس مطلقاً، فيلزم الإمكان في العكس، وهو المدعى من غير دور.

قالوا: يمكن وجود وصف يكون ممكناً لنوعين، ويكون ثابتاً لأحدهما بالفعل دون الثاني، فيصدق "كل ما له النوع الثاني، فله تلك الصفة بالإمكان" ولا يصدق "بعض ما له تلك الصفة بالفعل، فله النوع الثاني"؛ لأنّ كلّ ما له تلك الصفة بالفعل إنّما هو النوع الأول، وليس هو بالنوع الثاني بالضرورة.

أقول: كذب هذا العكس إنّما لزم من حيث تخصيص الحكم على ما وُجد في الخارج، وهي: التي يسمونها الخارجية، ونحن قد ذكرنا – فيما سلف – تحقيق هذا الموضوع.

وهذا النقص الذي ذكره في الممكنة أوردوه أيضاً في الضرورية، فإنّه يصدق "لا شيء ممّا له تلك الصفة، له النوع الثاني بالضرورة"، ولا يصدق العكس. والجواب المذكور أت هاهنا.

والحاصل أنّ السالبة الضرورية والموجبة الممكنة تتلازمان في العكس؛ فإنّه بإحداها يتمّ البرهان على الآخر.

واعترضوا أيضاً، فقالوا: لا نسلم لزوم اجتماع النقيضين؛ لأنّ صدق الباء والجيم على ذات واحدة على ذلك التقدير – أعني على تقدير وقوع الممكن – يستلزم صدق قولنا: "بعض ج على ذلك التقدير فهو ب" وهو لا يناقض قولنا: "بالضرورة لا شيء من ج ب في نفس الأمر".

والجواب: أنّ المتناقضين يمتنع اجتماعهما لذاتيهما في نفس الأمر، فإذا كان أحدهما ثابتاً في نفس الأمر، امتنع ثبوت الآخر فيه بل في التقدير. وما لم يثبت الآخر، لم يتصوّر التناقض؛ لكونه أمراً إضافياً، غير معقول إلا عند ثبوت المتضابفين، فإذا لو صحّ أنّ المقدّر لا يناقض الثابت في نفس الأمر، لما أمكن تصوّر التناقض. ويجب أن يُعلم أنّ احتمال كون الصادق في نفس الأمر غير صادق على تقدير، لا يقتضي زوال طبيعة المناقضة عن النقيضين.

غاية ما في الباب أنّه يقتضي اجتماع النقيضين على الصدق أو الكذب على ذلك التقدير، وباستحالة ذلك، يُستدلّ على استحالة ذلك التقدير المستلزم لهما فلو كانت طبيعة المناقضة زائلة، لما كان اجتماعهما على الصدق وعلى الكذب مستحيلاً، ولما أمكن الاستدلال به على استحالة ملزومه المقدم.

والحاصل أنّ المفهوم من المناقضة باق على طبيعته المقتضية للمنافاة في كلّ حال سواء ثبت طرفاه على تقدير، أو على تقديرين، أو أحدهما على تقدير، والآخر في نفس الأمر. ولو لم يكن ما على التقدير مناقضاً لما في نفس الأمر مع حصول شرائط التناقض، لكان من الواجب أن يزداد في التناقض شرطاً زائداً على ما ذكر، وهو أن لا تكون إحدى القضيتين مقدّرة، والأخرى في نفس الأمر. هكذا ذكره بعض المحقّقين.

ونحن نقول: المناقضة لا تستدعي إلا الثبوت في الذهن، فإن عني هذا الفاضل بالثبوت التقديري، الثبوت في الذهن، فهو مسلم، ولكن قوله: اجتماع النقيضين على التقدير يستلزم استحالة ذلك التقدير، ينفي هذا المعنى.

وإن عني بالثبوت التقديري، ما هو ثابت على تقدير فرض وقوع شيء أو عدمه – وهو المراد في المشهور من الثبوت التقديري – لم يتمّ كلامه.



[تص 29] ابن المطهر الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص. 91-92

**the conversion of the negative perpetuity proposition] :”[second“secret**

ومما شكَّ فيه بعضُ المتأخِّرين، انعكاسُ السالبة الدائمة كنفسها؛ لأنَّه يمكن أن يصدق قولنا: "لا شيء من الإنسان بكاتب دائماً"، ولو انعكست السالبة الدائمة كنفسها، يلزم من فرض وقوع الممكن محال، وهو قولنا: "لا شيء من الكاتب بإنسان".

أجاب بعضهم: بأنَّ المحال لازم من فرض الممكن مع انعكاس السالبة الدائمة، وجاز أن يكون المجموع ملزوماً للمحال، ولا يكون شيء من أجزائه ملزوماً.

قال بعض المتأخِّرين: هذا لا يدفع الاعتراض؛ لأنَّ فرض وقوع الممكن في هذه الصورة هو صدق السالبة الدائمة، ومجموع صدق السالبة الدائمة مع انعكاسها إن كان ملزوماً للمحال، كان محالاً، فكان اجتماع الأصل والعكس محالاً، وهو مراد المعترض.

ثمَّ أجاب: بأنَّ المراد من انعكاس السالبة الدائمة هو أن يستلزم صدقها صدق عكسها، لا أنَّ إمكان صدقها يستلزم صدق عكسها؛ لأنَّ إمكان الصدق كما يصدق مع الصدق فقد يصدق مع الكذب.

أقول: وفي هذا نظر؛ فإنَّ إمكان الملزوم ملزوم لإمكان اللازم.

وأجاب بعض المتأخِّرين: بأنَّ السلب عن كلِّ واحد دائماً وإن كان ممكناً، لكن صدق السلب عن الكلِّ ممنوع.

وأيضاً فإنَّ هذا يتأتَّى في الخارجيَّة كما يتأتَّى في الحقيقيَّة.

أقول: وهذا ضعيف؛ فإنَّ السلب عن الكلِّ لازم للسلب عن كلِّ واحد دائماً.

والجواب الثاني زيادةً في الإشكال. على أنَّ المنع يتأتَّى في الخارجيَّة دون الحقيقيَّة.

[تص 30] ابن المطهر الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص. 92-93

**the conversion of the specific conventional proposition] :”[third“secret**

ذهب صاحب البصائر [أي الساوي] إلى أنَّ العرفيَّة الخاصَّة تنعكس كنفسها، قال: لأنَّها لو صدقت دائماً أو ضروريَّة انعكست إلى ما يناقض الأصل.

وردَّ عليه المتأخِّرون: بأنَّه يصدق قولنا "لا شيء من الكاتب بساكن ما دام كاتباً لا دائماً" ولا يصدق "لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكناً لا دائماً"؛ لأنَّ بعض ما هو ساكن يدوم سلب الكتابة عنه كالأرض مثلاً.

ونحن نقول: هذه العرفيَّة مركَّبة من عرفيَّة عامَّة تنعكس كنفسها، ومن منطلقه عامَّة تنعكس جزئيَّة مخالفة لتلك، فيجب العكس باللاذوام في البعض على ما سلف. ولعلَّ صاحب البصائر ذهب إلى ما ذهب إليه بناءً على الاصطلاح الذي نقلناه عن الشيخ في أنَّ اللاذوام المقيد به القضيَّة الكلِّيَّة عائد إلى كلِّ الأفراد لا إلى كلِّ واحد.

[تص 31] ابن المطهر الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص. 93-94

**the conversion of the affirmative necessity proposition] :”[fourth“secret**

ذهب قوم من القدماء إلى أنَّ الضروريَّة الموجبة تنعكس ضروريَّة؛ لأنَّها لو انعكست غير ضروريَّة لانعكس العكس إلى غير الضروري؛ لأنَّ الضروري لما انعكس إلى غير الضروري، فانعكاس غير الضروري إليه أولى، لكن عكس العكس هو الأصل.

وهذا سهو؛ فإنَّ الضروري وغير الضروري ينعكس كلُّ واحد منهما إلى صاحبه، انظر إلى صدق قولنا "كلُّ ضاحكٍ إنسان بالضرورة" وكذب العكس ضروريّاً.

وذهب قوم من المتأخِّرين إلى أنَّها تنعكس ممكنةً لا تدخل في الوجود كما لو فرض إنسان لا يصير كاتباً في مدَّة وجوده.

وردَّ عليه بعض المحقِّقين: بأنَّ ذلك ينافي الأصل؛ فإنَّ الأصل يقتضي ثبوت الكاتب الذي أثبت له الإنسانيَّة بالضرورة؛ فإنَّ الكاتب ما لم يكن ثابتاً لم يكن إنساناً، ولما ثبت وثبت أنَّه إنسان، ثبت أنَّه حاصل لما هو الإنسان.

أقول: هذا كلام صحيح، لكنّه يناقض ما ذكره أولاً، من أنّ الحصر الكلي يتناول مع عدم الفرض كلّ ما عدا الممتنع، والحاجة إلى الفرض ليصير الموضوع صالحاً لأن يُحكم عليه؛ فإن الفرض يقتضي أن يُحكم على ما يُفرض بالفعل. وذكر أنّ هذه دقيقة يقع الغلط بسبب الغفلة عنها.

[تص 32] ابن المطهر الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص. 94

#### [fifth"secret] : the conversion of the affirmative two-sided possibility proposition

ذهب قوم من القدماء إلى أنّ الممكنة الخاصة الموجبة تتعكس بنفسها. قالوا: لأننا نقول: "كلّ حيوان يمكن أن يكون نائماً من جهة ما هو نائم"، ويصدق "بعض ما هو نائم، فهو من جهة ما هو نائم يمكن أن يكون حيواناً"؛ لأنّ حيوانيته ليست له من جهة ما هو نائم حتّى يكون له ضرورياً من تلك الجهة.

ثمّ إنّ الشيخ ردّ على هؤلاء: بأنّه مُغالطة.

أمّا أولاً؛ فلأنّ قوله: "من جهة ما هو نائم"، أخذ جزءاً من المحمول في الأصل والعكس، وكان من الواجب أن يجعل جزءاً من الموضوع في العكس حتّى يصير "بعض ما هو نائم من جهة ما هو نائم يمكن أن يكون حيواناً"، وحينئذٍ يكون كذبه ظاهراً؛ لأنّ النائم من جهة ما هو نائم لا يكون حيواناً ولا شيئاً آخر غير النائم.

وأمّا ثانياً؛ فلأنّ هذا المثال وإن كان حقاً، لكنّه لا يفيد المطلوب؛ فإنّ انعكاس القضية في مادة لا يقتضي انعكاسها مطلقاً.

وأيضاً فإنّنا نقول: "كلّ إنسان ضاحك بالإمكان الخاص"، ولا ينعكس بنفسه.

[تص 33] ابن المطهر الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص. 94

#### [sixth"secret] : the conversion of conditional and disjunctive propositions

حكم المتصلّات في العكس حكم الحملات. وأمّا المنفصلات فلا يُتصوّر فيها العكس؛ لعدم تمييز أحد جزئيهما عن الآخر بالطبع.

وبعض المتأخّرين شكّ في هذا؛ لشكّه في إنتاج المتصلّات. وسيأتي تحقيق الحقّ فيه.